

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٨/محرم/١٤٢٧هـ الموافق ٢٦/٢/٢٠٠٦ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة احمد محمود الجليلي و فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الاتي:

المميزون - المدعون - فلاح حسن هادي و رفاقه وكيلهم المحاميان  
عبدالمنعم حسين العلي ، علي حسين الشمري  
المميز عليهما - المدعى عليهما - السيد وزير النفط - اضافة لوظيفته  
السيد مدير عام المنتجات النفطية -  
اضافة لوظيفته

ادعى المدعون-المميزون- أمام محكمة القضاء الإداري بالدعوى المرقمة ٥٧/٢٠٠٥ أن المدعى عليه الثاني -كان قد قرر منع تزويدهم بالوقود بكتابه المرقم (١٦٦٢٠) والمؤرخ ٢١/٧/٢٠٠٥ ورغم تظلمهم من القرار المذكور ومرور المدة القانونية لم يستجب لطلبهم لذا طلبوا الحكم بإلغاء قرار المنع المشار اليه اعلاه لعدم وجود واقع التزوير لقوائم التجهيز المقدمة من قبلهم وتحميلهما -اضافة للوظيفة المصاريف كـ اضافة.

(يتبع)



ونتيجة المرافع العلنية قررت المحكمة استئخار الدعوى لنتيجة الدعوى  
الجزائية وذلك بالجلسة المؤرخ ٢٠٠٥/١٢/٢١ .

ولعدم قناعة المميزون بالقرار المذكور طلبوا نقضه لمخالفته المادة (٨٣)  
من قانون المرافعات المدنية ولأسباب أخرى تضمنتها لاحتهم التمييزية  
المؤرخة في ٢٠٠٥/١٢/٢٨ .

#### القرار:-

لدى التدقيق والمداولة من قبل المحكمة الاتحادية العليا وجد ان القرار  
المميز والمتضمن استئخار الدعوى صدر بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢١ . وان  
الطعن التمييزي تم دفع الرسم القانوني عنه في ٢٠٠٦/١/٢ ، واذ ان مدة  
الطعن تنتهي بنهاية الدوام الرسمي ليوم ٢٠٠٥/١٢/٢٨ عملاً بحكم المادة  
(١/٢١٦) من قانون المرافعات المدنية المعدل . ولما كان دفع الرسم يعتبر  
مبدأ للطعن بحكم المادة (٢/١٧٣) من القانون المذكور . واذ ان المدد  
المعينة لمراجعة طرق الطعن في القرارات حتمية يترتب على عدم مراعاتها  
وتجاوزها سقوط الحق في الطعن وتقضي المحكمة من تلقاء نفسها برد  
(يتبع)



بسم الله الرحمن الرحيم

Republic Of Iraq

The Federal Supreme Court

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

١ / اتحادية/تميز / ٢٠٠٦

اعلام / ١٩

عريضة الطعن عملاً بحكم المادة (١٧١) من القانون المذكور . وعليه  
ولكون الطعن التمييزي مقدم بعد مضي المدة القانونية قرر رده شكلاً  
وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٨/محرم/١٤٢٧  
الموافق ٢٦ /٢/ ٢٠٠٦ .



مدحت المحمود  
رئيس المحكمة الاتحادية العليا